

إشكالية بناء الدولة : بين حدود المنظور المؤسساتي و صعود التصور السوسيولوجي للدولة State Building Debate: The Limits of the Institutionalist Approach and the Rise of the Sociological Perspective أ. فريال منايفي

بامعت باتنت 1 ا

ferial.menaifi@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 09-09-2018 تاريخ القبول: 21-02-2019 الملخص:

يحاول هذا المقال استعراض أحد أهم وأحدث النقاشات النظرية المرتبطة بموضوع بناء الدولة، من خلال طرح تصورين متميزين، يختلفين في طريقة إدراكهما لعملية بناء الدولة، فمن جهة نجد المنظور المؤسساتي الذي يركز على بناء مؤسسات الدولة باعتبارها العنصر المركزي في عملية البناء، في المقابل ذلك نجد مقاربة الشرعية Legitimacy معنصر المركزي في عملية البناء، في المقابل ذلك نجد مقاربة الشرعية Approach أهمية أكثر إلى عوامل الانسجام والترابط الاجتماعي –سياسي داخل الدولةsocio-قمية أكثر إلى عوامل الانسجام والترابط الاجتماعي –سياسي داخل الدولة-الروحي والجوهري في عملية البناء. كما تهدف هذه الدراسة الى توضيح طبيعة العلاقة الروحي والجوهري في عملية البناء. كما تهدف هذه الدراسة الى توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بناء الدولة ببناء الأمة من خلال هذا النقاش النظري.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة؛ بناء الأمة؛ مقاربة المؤسساتية؛ مقاربة الشرعية؛ التماسك الاجتماعي–السياسي



ABSTRACT:

The following essay lays out the theoretical debate on state-building, by drawing two different schools of thought, The first one, an "Institutional Approach" closely related to the Weberian conception of the state, focuses more on building state institutions as a keystone on the construction process, advocates that state-building activities do not necessarily require a concomitant nation-building effort. The second a "Legitimacy Approach" influenced by Durkheimian sociology, recognizes the need to consolidate central state institutions. However, it puts more emphasis on the importance of sociopolitical cohesion as a necessary element for state reconstruction process.

Keywords : State-building, Nation-building, Institutionalist Approach, Legitimacy Approach, Socio-political Cohesion

المقدمة :

يزداد الحديث عن أهمية بناء الدولة بعد التحولات السريعة والمفاجئة التي عرفتها العديد من الأقطار العربية مع لهاية 2010، والتي أنتجت في معظمها دول هشة ومجتمعات مُمزقة.

وبغض النظر عن تعدد مسارات الثورات العربية وما آلت إليه، هناك تحدي مشترك يضع جميع دول الحِراك العربي في بوثقة واحدة، وهو تحدي إعادة بنائها من جديد، ما يستدعي بناء رؤية واضحة وعميقة حول مفهوم بناء الدولة، أبعادها ومراحلها.

يبدو للوهلة الأولى أنَّ النقاش الدائر حول عملية بناء الدولة يرتبط أكثر بالجانب العملياتي، أي حول طبيعة الإجراءات، التدابير والسياسات اللازمة لإعادة إعمار الدول



سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي، إلا أنَّ هذا النقاش يمتد أيضا إلى الجانب النظري ويطرح حوارات نظرية هي في غاية العمق والأهمية، حاول من خلالها علماء السياسة المقارنة بناء أطر نظرية ومقاربات معرفية تهدف إلى وضع تصور ملائم لعملية بناء الدولة.

من هذا المنطلق سوف تُحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أحد أهم النقاشات النظرية الراهنة حول مفهوم بناء الدولة، من خلال مناقشة مدرستين فكريتين مختلفتين، كل منهما يعكس فهمًا اجتماعيًا مختلفًا للدولة. في المقام الأول نجد المقاربة المؤسساتية Approach Institutionalist، التي تمتد جذورها الفكرية الى التصور الفايبري للدولة، والتي تركز على أهمية إعادة الإعمار وبناء المؤسسات، كما تفترض أنَّ أنشطة بناء الدولة لا تتطلب بالضرورة ما يصاحب ذلك من جهود لبناء الأمة.

Legitimacy على خلاف ذلك هناك تصورًا متميزاً تطرحه مقاربة الشرعية **Legitimacy** محيث تستمد هذه المقاربة أفكارها من أعمال رائد علم الاجتماع المفكر الفرنسي **دوركهايم David Émile Durkheim** والتي تستند إلى فهم اجتماعي للدولة القومية الحديثة، يرفض فكرة بناء الدولة كعملية منفصلة عن بناء الأمة، فرغم اعترافها بأهمية تعزيز مؤسسات الدولة، إلا ألها تُركز أكثر على أهمية تحقيق الانسجام والتماسك الاجتماعي – السياسي الذي يربط المجتمع بالدولة، كشرط مسبق لنجاح

ضمن هذا النقاش الفكري، سوف تحاول هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:



كيف يمكن تعزيز عملية بناء الدولة في المجتمعات الممزقة هل بالتركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة أم بالتركيز على تمتين روابط التماسك الاجتماعي-السياسي بين الدولة ومواطنيها كخطوة أولية نحو تثبيت شرعية الدولة؟ ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، نقترح خطة تتفرع إلى أربعة محاور أساسية : 1. تعريف بناء الدولة 2. جدلية العلاقة بين بناء الدولة وبناء الأمة. 3. مقاربة المؤسساتية: المؤسسات كمدخل لبناء الدولة.

- 4. مقاربة الشرعية: دور التماسك الاجتماعي–السياسي في تعزيز بناء الدولة.
 - 1. تعريف بناء الدولة (State-building)

ورد أهم تعريف لمفهوم "بناء الدولة" في كتاب المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama المعنون بـــ: "بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، حيث عرف فوكوياما "بناء الدولة" على ألها العملية التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات حكومية جديدة مع تعزيز وتدعيم المؤسسات القائمة ¹.

من خلال هذا التعريف يؤكد فرانسيس فوكوياما على أهمية امتلاك الدولة لقدرات قبلية وبنية تحتية مؤهلة، تُعتبر محددات أساسية لنجاح أي محاولة لبناء الدولة، مُستشهداً على ذلك ما حققته التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، فنجاح هذين الدولتين في إعادة بناء نفسيهما رغم أضرار الحرب، يُفسر إلى حد كبير بتوفرهما على بيروقراطيات مدنية فعّالة، نظام صناعي متطور، ونسيج اجتماعي مُهيكل، حيث

¹– Francis Fukuyama, **State-building, Governance and World Order in the 21st Century**, New York: Cornell University Press, 2004, p 09.



مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية − قسنطينة الجزائر− ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–2204

المجلد: 33 العدد: 01 السنة: 2019 الصفحة:710– 738 تاريخ النشر: 30–05–2019

إشكالية بناء الدولة ------ أ. فريال منايفي

مثلت هذه المكتسبات القبلية، الأرضية الصلبة لانطلاق عملية بناء الدولة من جديد بعد الحرب¹.

كما عرّفت منظمة التعاون والتنمية "بناء الدولة" على أنها العمل الذي يهدف الى تطوير قدرات وتعزيز مؤسسات وشرعية الدولة، عن طريق بناء سياسة فعّالة، قادرة على التفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والجماعات المحلية. ²

يُركز تصور منظمة التعاون والتنمية لمفهوم "بناء الدولة" على الاهتمام بالجانب الداخلي، أي إعطاء الأولوية لدور الفواعل المحلية في عملية البناء، وهو ما يعني تجاهلها لدور الفواعل الخارجية³ .

غير أنَّ البعض يعتقد أنَّ المبالغة في التركيز على الفواعل الداخلية خلال عملية البناء، يُثير قضية طبيعة الأدوار التي قد تقودها بعض الأطراف الداخلية خاصة داخل البيئات الهشة، هذه البيئات التي عادة ما تتميز بظواهر مرضية مُزمنة كوجود ، فصائل متنافسة، مجتمعات مجزأة، انتشارًا للفساد بكل أشكاله داخل الدوائر الحكومية، انعدام الأمن وعجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية. وهي أمور تتطلب في كثير من الأحيان

¹– Matsuzaki, Reo, Institutions by imposition: colonial lessons for contemporary state-building, Unpublished Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology: Department of Political Science, 2011, p 12

²– The Organization for Economic Cooperation and Development, **Concepts** and **Dilemmas of StateBuilding in Fragile Situations: from Fragility to Resilience,** Paris, 2008, p14.

³– The Organisation for Economic Cooperation and Development, Supporting Statebuilding in Situations of Conflict and Fragility Policy Guidance: Development Assistance Committee Guidelines and References Series, Paris, 2011, p20



مشاركة أطراف خارجية في عملية البناء، حتى وإن اقتصر دورها على المراقبة و تقديم التوجيهات فقط.

أما الأخضر الإبراهيمي فيرى "بناء الدولة" عبارة عن عملية تسعى الأطراف المعنية من خلالها إلى تغيير الدولة القمعية (التسلطية) إلى شكل جديد، يتجاوز النموذج القديم، أي أنّ عملية التغيير تتطلب إعادة صياغة دستور جديد، إجراء انتخابات جديدة، إعادة إدماج الجماعات المنشقة، تحقيق المصالحة الوطنية وسيادة القانون.¹

يستمد في الحقيقة الإبراهيمي مفهومه لبناء الدولة من خلال تصوره لبعثات بناء السلام، فهو يعتقد بوجود علاقة وطيدة تربط الديمقراطية بالمؤسسات، أي أنَّ نجاح عملية بناء الدولة يخضع لنجاح المسار السياسي وقدرته على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية.

التركيز على الدور الذي يُمكن أن تلعبه المؤسسات ضمن مسار بناء الدولة، أشار إليه أيضا الباحث جولد سميث **Gold smith** الذي حدّد مفهوم بناء الدولة من حلال إنشاء أجهزة فعّالة وحكومة مركزية تتمتع بالقدرة والكفاءة اللازمتين لتطوير مؤسسات محترمة، قادرة على تنفيذ السياسة العامة للدولة².

غير أنَّ فرضية الربط بين بناء المؤسسات والديمقراطية في بيئات ما بعد التراع، قد تمّ التشكيك في مصداقيتها في كل من العراق وأفغانستان، فمن غير المنطقي إدارة الدول

 ¹- Noureddine Jebnoun, "Beyond the mayhem: debating key dilemmas in Libya's statebuilding", The Journal of North African Studies, Vol 20, No. 5 , 2015, p 834.
² - Ibid.

IDIQ.



من الخارج، صحيح أنَّ المساعدات الدولية ضرورية لعملية البناء، لكنها تبقى غير كافية لإقامة مؤسسات، تحتاج في المقام الأول الحصول على الشرعية من الداخل. ¹

وهو ما عبّر عنه بوضوح الباحث باريس Paris، الذي انتقد بشدة مفهوم "بناء الدولة"، باعتباره امتداد طبيعي لعمليات "بناء السلام"، التي كان يسعى من ورائها دُعاة السلام إلى نشر مبادئ الديمقراطية الغربية ونقل المعايير والقيم الغربية الليبرالية إلى دول الأطراف. حيث وصف "باريس" الدور الذي يلعبه دعاة السلام اليوم، بالدور الذي مارسته الدول الأوروبية قديما على مستعمراتها، أي أنّ عمليات بناء السلام ما هي في الواقع إلا نسخة متطورة لفكرة نقل الحدائة الى الشعوب المستعمرة المتحلفة من خلال دور القوى الإمبريالية الاستعمارية التي سعت على حد زعمها الى تحديث مستعمراتها السابقة.²

في السياق نفسه، انتقد الباحث الأكاديمي أوتاواي Ottaway عملية بناء الدولة عن طريق أطراف خارجية، لأنّها في النهاية مجرد وصفات مستوردَة مكلِفة لا يمكن مقارنتها بالحلول الذاتية.

كما أن غياب الموازنة بين جدول أعمال أصحاب المصلحة الخارجيين والموارد التي هم على استعداد لتوفيرها من أجل استكمال عملية البناء والتعمير، هي عقبة أخرى تمنع المنظمات المانحة من تحقيق أهدافها، ففي كثير من الأحيان، لا تنتبه الأطراف الخارجية إلى الصعوبات المعقدة التي تقف حائلاً أمام عملية بناء الدولة، فتراهم يُقدمون وعودًا دون أن يتمكنوا من الالتزام بما على أرض الواقع.³

¹– Ibid.

²– Ibid.

³ –Noureddine Jebnoun, op. cit, p 834.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر – رتمد: 1112-4040، رتمدا: X204-2588 تاريخ النشر: 30-05-2019 الصفحة:710– 738 المجلد: 33 العدد: 01 السنة: 2019

إغفال دور الديناميات المحلية في عملية بناء الدولة تمت الاشارة إليه أيضا من قبل الباحث شمايدل Schmeidl، الذي انتقد بشدة اندفاع الغربيين نحو تصدير نموذج الدولة الفايبرية "Weberian State" في أفغانستان من حلال فكرة اللباس الجاهز "McDonaldisation" في أفغانستان من حلال فكرة اللباس الجاهز "Pret-aporter"، هذا التصور "الماكدونالدي 'McDonaldisation" في مها بالدي يهتم بجودة المنتوج النهائي، "قدر اهتمامه بالسرعة في الإنتاج... إنَّ تشكل نموذج الدولة الفايبرية في المجتمعات الغربية قد استغرق عقودًا، إن لم يكن قروناً، فمن غير المعقول إذن أن نسعى بين عشية وضحاها إلى بناء دول جديدة ".

أما الباحث زرتمان Zartman يعتبر الدولة وقوة مؤسساتها هي المحور الأساسي في عملية البناء، حيث يقول: "إن الدور الأساسي للدولة يتمثل في قدرتها الوظيفية، فهي "سلطة ذات سيادة "، "رمز غير المادي للسلطة"، " الضامن الأمني للمواطنين ضمن حدود جغرافية معروفة ، وبتالي فإنّ أي الهيار لهذه الوظائف، تفقد الدولة بموجبه الحق في الحكم".

في اتجاه آخر، حاول الباحث "أيوب" التأكيد على أهمية العلاقة التي تربط مفهوم "بناء الدولة" يمفهوم الأمن، فمن خلال دراسته المستفيضة لدول العالم الثالث، أكدّ أيوب أنّ الدولة القوية هي عصب الأمن، فمعظم الدول في المراحل المبكرة من عملية البناء لم تتمكن من وضع مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن أولوياتها، لأنّ التحدي

¹– Susanne Schmeidl, and Masood Karokhai, 'Prêt-a-Porter States': How the McDonaldization of State-Building Misses the Mark in Afghanistan.", Berghof Handbook For Conflict Transformation Dialogue Series, no.08, 2009, p 69



مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر – ر ت م د: 1112–4046، ر ت م د إ: 2588–2204

المجلد: 33 العدد: 01 السنة: 2019 الصفحة:710– 738 تاريخ النشر: 30–05–2019

إشكالية بناء الدولة ------ أ. فريال منايفي

الأكبر الذي كان يواجهها خاصة في المرحلة الأولى، هو تحقيق الوحدة والتكامل الداخليين.

في الواقع، لم يتجاهل "أيوب" أهمية موضوع الديمقراطية وارتباطها بعملية البناء، وإنَّما رأى أنَّ المراحل الأولى من عملية البناء، تتطلب من الدولة أن تكون قادرة على ممارسة سيادتما، عن طريق التحكم في أدوات الإكراه وتعزيز وظائفها، كشرط مسبق، قبل التفكير أو التوجه نحو الانتقال الديمقراطي.¹

كما ناقش الباحث "دايفيد كارمنت" David Carment مفهوم بناء الدولة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

"السلطة، الشرعية والقدرة"، هذه العناصر الثلاث يعتبرها الباحث المكونات الأساسية اللازمة لعملية البناء، حيث يُعلق على

ذلك قائلا:

"إن أي خلل في أحد هذه الأبعاد سيؤدي إلى هشاشة الدولة وضعفها، فالمقصود بـــ "السلطة" في هذا المعني، هو قدرة الدولة على سن القوانين وإلزامها على المواطنين وسط بيئة مستقرة وآمنة، بينما تتحقق "الشرعية"، عندما يتمكن النظام من الحصول على الولاء العام ودعم المواطنين للتشريعات والسياسات الحكومية، بالموازاة مع الحصول على الاعتراف والدعم الدوليين، أما "القدرة" فنعني بما قدرة الدولة على تعبئة الموارد العامة لأغراض إنتاجية".²

¹ –Noureddine Jebnoun, op. cit, p 834.

²– David Carment, Samy Yiagadeesen, and Stewart Prest, "State Fragility and Implications for Aid Allocations: An Empirical Analysis", **Conflict Management and Peace Science**, Vol 25, No. 05, 2008, p 350.



من المهم أيضا أن تتداخل هذه الأبعاد الثلاث فيما بينها، بل وتحتاج إلى المعالجة في وقت واحد، لأنّ الواقع يُشير أنّ حصول المؤسسات السياسية على السلطة قبل أن تتمكن من اكتساب القدرة اللازمة التي تُؤهلها لأداء الوظائف الأساسية للحكم، و بالطريقة التي تُلبي احتياجات المواطنين، يُمكن أن يكون غير مثمرًا، كما أن تعزيز قدرات المؤسسات دون حصولها على الشرعية، يمكن أن يؤدي إلى الهيار مسار العملية السياسية برمتها. فالأمر يتطلب تبني مقاربة لا تحتم فقط بتقييم قدرات المؤسسات من حيث الخدمات الفعلية أو المتصِّورَة التي تقوم بها الهياكل التنظيمية، وإنّما أيضا من حلال قوة الشرعية التي شكلتها توقعات الشعوب، وقدرتها على استعادة سلطة الدولة. وتأكيدًا

من خلال تتبع مختلف الأدبيات التي تناولت مفهوم بناء الدولة، نلاحظ هناك تركيز قوي بين الباحثين على أهمية بناء مؤسسات قوية تعمل على تعزيز قدرات الدولة، وهذا ما يُفسر الى حد كبير من جهة التركيز على "المؤسسات" كوحدة أساسية للتحليل في العديد من المقاربات النظرية التي تناولت موضوع بناء الدولة، وسيطرة التصور المادي لماهية بناء الدولة، والذي يتصادم في كثير من الأحيان مع التصور الروحي لبناء الأمة من جهة أخرى.

2 . جدلية العلاقة بناء الدولة وبناء الأمة

تميز استخدام مصطلحي "بناء الأمة" و "بناء الدولة" بكثير من الغموض، فقد استخدمهما البعض بنفس المعنى، في المقابل هناك من استخدمهما بمعاني مختلفة.

¹ –Ibid.



عمليا بدأ تداول مفهوم بناء الأمة بشكل مكثف في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث ارتبط المفهوم ارتباطاً وثيقًا بنظريات التنمية والتحديث.

خلال الحرب الباردة، استخدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي "بناء الأمة" كتكتيك لمواجهة خصومهم، ومع حلول 1970، تراجع استخدام المصطلح بعد تورط الولايات المتحدة في حرب ضد الفيتنام.

خلال الثمانينيات، كان موضوع بناء الدولة وبناء الأمة خارج الأجندة الدولية، حيث كان التركيز أكثر على تقليص دور الدولة وإطلاق العنان لاقتصاد السوق . و لم يبدأ مفهوم بناء الدولة في الظهور إلا مع بداية التسعينات وتصاعد النقاش حول أهمية الحكم الراشد ومحاولة ربطه بموضوع بناء الدولة في دول الجنوب، التي كانت تعايي مشاكل في التنمية، فقد وضع جدول أعمال "الحوكمة الرشيدة" التركيز بقوة على قدرات وهياكل الدولة في البلدان النامية¹.

ثم عرف المفهوم تطورًا ملحوظًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين تمّ الربط بين متغيري الأمن والتنمية، وعلاقتهما بمفهوم الدولة الفاشلة، التي أصبحت تُمثل تمديد أمني للدول المتقدمة، فارتفاع نسبة الفقر والبطالة (متغير تنموي) ، يجعل من هذه الدول أرضية خصبة لنمو الفكر التطرفي المعادي للغرب (متغير أمني)

شهدت بداية القرن الواحد العشرين بروز توجه للتفريق بين المصطلحين ليصبح أقل تميزا داخل الأوساط غير الأكاديمية، كوسائل الإعلام، الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر والرأي... الخ، ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب تأثير

¹– Zoe Scott, "Literature Review On State-Building", **Governance And Social Development Resource Centre**, UK, May 2007,p 03



إشكالية بناء الدولة ----- أ. فريال منايفي السياسة الأمريكية خلال إدارة جورح بوش التي استخدمت مصطلح "بناء الأمة" خلال تدخلاتها في كل من أفغانستان والعراق، وهو ما أدى إلى تزايد استخدام مصطلح "بناء الأمة" على الرغم من أنّ مصطلح بناء الدولة كان أكثر دقة في حالات عديدة.

من ناحية أخرى عادة ما يُشير مصطلح "بناء الدولة" إلى استراتيجيات التدخل التي تهدف الى استعادة وإعادة بناء مؤسسات وأجهزة الدولة، كالبيروقراطيات، في المقابل يُشير مصطلح " بناء الأمة" إلى خلق هوية ثقافية لإقليم معين داخل الدولة. ويتفق معظم المنظرين أنّ الدولة التي تعمل بشكل جيد تساهم بشكل كبير في تطور الأمة، هذا يجعل من "بناء الدولة" شرط أساسي لبناء الأمة.

من جهة أخرى، اذا كانت عملية بناء الدولة تتم في كثير من الأحيان بواسطة مشاركة فواعل خارجية، فإنَّ التطور الثقافي لأمة معينة هي مسألة داخلية بحثه.¹

يطرح مفهوم "بناء الدولة" و "بناء الأمة" الكثير من الالتباس والتناقض، فرغم الخلط في استخدام المصطلحين، خاصة من قبل وسائل الاعلام وخطابات صُناع القرار، إلا أنَّ كلا المصطلحين يتضمنان معنيين مختلفين، فإذا كان بناء الدولة يهدف الى خلق دولة قومية متجانسة، فإنَّ "بناء الأمة" يركز على أهمية الهوية الثقافية التي قد تؤدي في نحاية المطاف إلى دعوات من أجل تقرير المصير داخل الدولة نفسها، والتي قد تقود الى التفكك بدل البناء.

أخيرا، هناك سبب آخر محتمل لعدم وجود تمييز بين المصطلحين، يتعلق بجهل الدراسات السابقة بأهمية العوامل الثقافية والهوياتية في تكوين وبناء الدولة، مما جعلهم يستخدمون مصطلح بناء الأمة، لكن في حقيقة الأمر تركيزهم كان حول المسائل التقنية أي بناء مقدرة الدولة.¹

¹ –Ibid.



من الواضح أنَّ بناء الدولة ليس هو نفسه بناء الأمة، على الرغم من أنَّ كلا المفهومين يرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقًا. ففي حين يُركز بناء الدولة على بناء مؤسسات الدول وتعزيزها، يُركز بناء الأمة على تعزيز الهوية الجماعية للسكان المحليين، بما في ذلك إحساسهم بالتمايز، الانتماء والوحدة الوطنية.²

3. المقاربة المؤسساتية: المؤسسات كمدخل لبناء الدولة

من الناحية النظرية تنقسم المؤسساتية إلى قسمين رئيسيين:

■المؤسساتية الكلاسيكية : والتي تعود جدورها إلى الفكر الأرسطي وتركز اهتمامها حول دراسة المؤسسات الرسمية الحكومية .

■المؤسساتية الجديدة: وُصفت بالجديدة لأنَّها متميزة عن سابقتها، بسبب تركيزها على الجوانب غير الرسمية التي تجاهلتها المؤسساتية الكلاسيكية رغم أهميتها في التحليل وفهم حقيقة الظاهرة السياسية.

وهي بدورها تتفرع إلى ثلاثة مقاربات رئيسة: مؤسساتية الاختيار عقلاني Historical ، المؤسساتية التاريخية Rational Choice Institutionalism . Sociological Institutionalism ، المؤسساتية الاجتماعية

لكن تماشيا مع طبيعة البحث سوف تُركز هذه الدراسة على المؤسساتية الجديدة، بشقيها المؤسساتية التاريخية والمؤسساتية الاجتماعية، كون اهتمام المقاربتين يموضوع بناء الدولة كان بارزا أكثر مقارنة مع مؤسساتية الاختيار العقلاني.

¹ –Zoe Scott, op. cit, p 03

²– Roland Paris, and Timothy D. Sisk, The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations, (London: Routledge, 2009), p15.



3.1 لمؤسساتية التاريخية :

تعتبر المؤسساتية التاريخية أحد أهم المقاربات النظرية ضمن حقل السياسة المقارنة، والتي ظهرت مع بداية الخمسينات على يد مجموعة من الباحثين أمثال "بول بيرسون" Paul Pierson, "ثيدا سكوكبول" Theda Skocpol ، و"كاثلين ثيلين" Kathleen Thelen وغيرهم، تختلف هذه المقاربة عن نظرية مؤسساتية الاختيار العقلاني، التي اعتبرت المؤسسات مجرد مجموعة من الترتيبات الداخلية، تخضع لحسابات عقلانية، و تعمل على تنظيم لعبة تفاعلية، في المقابل ترى المؤسساتية التاريخية أنَّ المؤسسات هي بنيات تاريخية لها أصول وتتطور بشكل مستقل عن ما يحدث بداخلها¹.

فإذا كانت مؤسساتية الاختيار العقلاني تركز في تحليلها للمؤسسات على أهمية الفاعل، فإنّ المؤسساتية التاريخية تركز على هياكل المؤسسات وتطورها عبر الزمن.²

يُعرف المؤسساتيون التاريخيون المؤسسات بأنَّها: "الإجراءات الرسمية و غير الرسمية الروتينية، المعايير والاتفاقيات المشَكِلة للهيكل التنظيمي للسياسة أو الاقتصاد السياسي.³ تنظر المؤسساتية التاريخية إلى المؤسسات باعتبارها مجموعة من الممارسات المنتظمة، لها حصائص مثماثلة، هيكل تنظيمي ونتائج، وهي لا تركز فقط على عمل المؤسسات وتطورها فحسب، بل تُشدد أيضا على مفهوم "تبعيات المسار"

¹–International Encyclopedia of Political Science, Badie Bertrand, USA: SAGE Publications, Vol 01, 2011, p 346

²- International Encyclopedia of Political Science, op. cit, p 346

³– Peter Hall, Rosemary C. R. Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms", **Political Studies**, Vol 44, No.05, 1996, p 937.



تاريخ النشر: 30-05-2019

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر– ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–2044 المجلد: 33 العدد: 01 السنة: 2019 الصفحة:710–738

إشكالية بناء الدولة ----- أ. فريال منايفي

path-dependencies والنتائج غير المتوقَعة الناجمة عن هذا التطور التاريخي.¹

يعتقد المؤسساتيون التاريخيون أنَّ المؤسسات تُستخدم كآلية دمج داخل الدولة، فالدولة ليست "وسيطا محايدا" بل هي "مجموعة من المؤسسات المركبة، التي بامكانما هيكلة وتنظيم مخرجات الصراع الجماعي". ²

بالإضافة إلى ذلك، يرفض المؤسساتيون التاريخيون التوجه الذي يعتبر أنّ الخصائص الاجتماعية أو النفسية أو الثقافية للأفراد هي معايير تؤثر في عمل النظام".

تسعى المؤسساتية التاريخية إلى تحليل طبيعة العلاقة التي تربط المؤسسات بالسلوك الفردي هذه المعادلة ترتبط بعملية بناء الدولة، على اعتبار أنَّ الدولة تسعى إلى إعادة تشكيل سلوك الأفراد من خلال عملية التكوين التي توفرها المؤسسات، مما يعزز التفاعل والانسجام بين الدولة ومواطنيها.

تُعتبر المؤسساتية التاريخية إطارا مناسبا لتحليل بناء الدولة، لأنّها تساعد الباحث على فهم نشأة أنماط معينة من المؤسسات، و كيف تؤثر هذه المؤسسات على الأفراد والجماعات وطريقة ادراكهم للدولة والمجتمع.

3.2. المؤسساتية الاجتماعية : تدرس المؤسساتية الاجتماعية المؤسسات من خلال الأشكال والإجراءات التنظيمية المستمدة من ممارسات ثقافية معينة، كالمعايير،

²– Peter Hall, Rosemary C. R. Taylor. op. cit, p 936 ³–Ibid, p 937.

¹– Vivien A. Schmidt, "Reconciling Ideas and Institutions through Discursive Institutionalism", in : **Ideas and Politics in Social Science Research**, edited: Daniel Béland, and Robert Henry Cox, USA: Oxford University Press, 2011, p50.



القيم، الأطر المعرفية التي توجه العمل الإنساني كالرموز الثقافية والعادات التي تنتشر ضمن محيط اجتماعي معين، والتي تمدف إلى تحقيق أهداف رمزية قيمية أكثر من مجرد أهداف نفعية. ¹

بالنتيجة، نجد أنَّ مفهوم العقلانية حسب المؤسساتيين الاجتماعيين عبارة عن مُعطى مبني اجتماعيا ومحدد ثقافيًا وتاريخيًا، أي تُحدده المؤسسات الثقافية التي تقوم برسم السياق الذي تكون فيه كل الأعمال والإجراءات المستهدفة مقبولة وفقًا لــما يطلق عليه المؤسساتيون الاجتماعيون بــ "منطق الملاءمة" logic of 2 appropriateness

بتحَّلت المسا^همات القيمة للمؤسساتيين الاجتماعيين، خاصة مع أبحاث كل من "ستيفن" Stephen، "بارلي" Barley و"باميلا" Pamela، "تولبيرت" Tolbert، الذين حاولوا إبراز وتوضيح تأثير العوامل الثقافية على عملية صناعة القرار داخل المؤسسات الرسمية".

حيث تعتقد المؤسساتية الاحتماعية أنَّ "القرارات الفردية" ليست حصيلة التنظيم الهيكلي للمؤسسة فحسب، وإنما هي أيضا حصيلة تفاعلها مع الأوضاع الثقافية والاجتماعية التي تُحدد في النهاية فكرة المصلحة الذاتية "أو" المنفعة ".

من جهة أخرى يرى المؤسساتيون الجدد، أنَّ الكثير من الأشكال والإجراءات التنظيمية التي تستخدمها المؤسسات الحديثة اليوم، لم يتم اعتمادها لأنما كانت الأكثر

¹– Vivien A. Schmidt, op. cit, p 51

² –Vivien A. Schmidt, op. cit, p 51.

 ³- Stephen Barley, Pamela Tolbert, "Institutionalization and Structuration: Studying the Links between Action and Institution", Organization Studies, 18 no, 01, 1997, p93



إشكالية بناء الدولة ----- أ. فريال منايفي كفاءة وقدرة على إنجاز المهام الصعبة فحسب، وإنَّما يجب أيضا النظر إلى هذه الأشكال والإجراءات كممارسات ثقافية معينة، أحيانا هي أقرب إلى الأساطير والاحتفالات التي ابتكرتها المجتمعات، ثم قامت مع مرور الوقت باستيعابما داخل المؤسسات، ففي حالات كثيرة يتم تفسير طريقة عمل البيروقراطيات انطلاقا من عوامل ثقافية اجتماعية بحثه.¹

إنَّ ارتباط المؤسساتية الاجتماعية بمفهوم بناء الدولة، يتجلى من خلال قدرتما التفسيرية على شرح الجوانب الثقافية للمؤسسات التي غالبا ما تساهم في تشكيل وظائف المؤسسات، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل ثقافية وهوياتية كالدين، العرق، التقاليد وغيرها.²

3.4 حدود الطرح المؤسساتي:

يرى الباحث ثيلين **Thelen** أنّ طروحات المؤسساتية الجديدة قد مكّنت الباحثين من استخدام مقاربات متعددة، ساهمت بشكل واضح في بناء تحليل شامل ومعمق للمؤسسات التي تلي مرحلة إعادة بناء الدول.³

من هذا المنطلق لا يُمكن انكار تأثير المؤسساتية على تطور مفهوم بناء الدولة، فقد تغلغلت هذه المقاربة في السياسة العامة والممارسة بشكل ملحوظ، كما أنَّ معظم التعاريف المتعلقة بفشل الدولة وهشاشتها تميل إلى التأكيد على مؤسسات الدولة

¹– Peter Hall, Rosemary C. R. Taylor, op. cit, p 949.

²– Rebecca Young Greven, An Analysis of State Building: The Relationship between Pashtun 'Para-State' Institutions and Political Instability in Afghanistan, Unpublished Doctoral Dissertation, University of South Florida: College of Arts and Sciences, 2014, p 119.

³–Kathleen Thelen, "Historical Institutionalism In Comparative Politics", Annual Review of Political Science, 2, no. 1, 1999, p370.



ووظائفها. وبالمثل، ركزت عمليات التدخل في بناء الدول في كثير من الأحيان على إعادة البناء المؤسساتي.

هناك من يعتقد أنَّ المؤسساتية الجديدة في كثير من النواحي هي شكل متطور أو شكل أكثر دقة لنظرية التحديث. في هذا السياق جاءت مساهمات "ديفيد أبتر" David Apter في كلتا النظريتين، فقد كانت أعماله مفيدة في فهم الكيفية التي تعمل بها النظريتين معا، لخلق طرق وآليات معينة يتم الاعتماد عليها في دراسة عملية بناء الدولة. وعلى وجه الخصوص ما قدمته المؤسساتية التاريخية، من خلال تركيزها على بناء المؤسسات، وتوضيح مسار نشأتها وتطورها عبر الزمان والمكان.

يمكن قراءة تأثير مقاربة المؤسساتية أيضا على عملية بناء الدولة، من خلال الإجراءات والسياسات التي تنتهجها هذه المقاربة بخصوص إعادة إعمار الدول الفاشلة. فبما أنّ مفهوم المؤسساتيون "للدولة" قائم على أساس وجود حكومة مركزية، فإنّ عملية بناء الدولة تهدف في الأساس إلى تعزيز المؤسسات الحكومية. حيث يُعلق فوكوياما على ذلك موضحاً: "لا يمكن حل المشاكل المترتبة عن فشل الدول أو ضعف الحكومات إلا من خلال تضافر جهود القوى الخارجية، التي تسعى إلى إعادة بناء المؤسسات الداخلية لهذه الدول."¹

في منحى مماثل استخدم الباحث "روتبرغ" Rothberg، مؤشر قياس يحتوي على كل الوظائف التي تقوم بما الدولة. وبالمثل، فإنّ برنامج البنك الدولي المتعلق بالدول ذات الدخل المنخفض، وصف "الدول الهشة" بالدول التي تمتلك مؤسسات وحكومات

 ¹- Francis Fukuyama, Nation building beyond Afghanistan and Iraq, USA:
John Hopkins University Press, 2006, p 02



ضعيفة".

لكن ما يعاب على هذه المقاربة هو رؤيتها لبناء الدولة انطلاقا من تصورها لانهيار الدولة، فإذا كان الحكم على انهيار الدولة من خلال انهيار مؤسساتها كما يتصوره المؤسساتيون، هذا يقود منطقيا الى حصر عوامل فشل الدولة أو التي هي طريق الفاشل وفقا لقوة أو ضعف مؤسساتها.

لقد وضعت الدول الفايبرية الغربية نموذجا منفردا ومعايير معينة تقيس بما الدول الأخرى، وكما أشار الى ذلك كل من "ميليكين" Milliken و"كروس" Krause، فإن "القلق بشأن إمكانية فشل الدولة غالبا ما يكون مرتبطا بمتطلبات النموذج الغربي للدولة الحديثة، أي ماهي الوظائف التي يجب على الدول النامية أو المتخلفة تحقيقها بحسب هذا النموذج.²

والأهم من ذلك، أن هذه المقاربة تُميز بين بناء الدولة وبناء الأمة، بحجة إمكانية ممارسة عمليات بناء الدولة من الخارج دون الحاجة إلى التورط في المسائل المتنازعة عليها حول بناء الأمة، أي بعبارة أخرى من المكن استهداف مؤسسات معينة للدولة وإعادة بناء قدراتها دون الانخراط في مجال التماسك الاجتماعي ــ السياسي " للمجتمع".

في هذا الخصوص يؤكد "جويل ميغدال" Migdal، المدعم لفكرة إمكانية التمييز بين الدولة والمجتمع بقوله: "إنّ تقييم تقدم عمليات بناء الدولة يمكن قياسه من خلال

¹ The World Bank, **Engaging with fragile states : An IEG Review of World Bank Support to Low-Income Countries Under Stress**, Washington DC,2006, p02

²-Nicolas Lemay-Hébert, "Statebuilding without Nation-building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach", Journal of Intervention and Statebuilding, Vol 03, No. 01, 2009, p25



درجة تطور بعض المؤسسات التي تمدف إلى تحسين أداء وفعالية الدولة : كالبيروقراطيات، الحاكم، المؤسسة العسكرية"¹. فهو يعتقد أنّ قدرات الدولة تتحدد من خلال قدرتما على اختراق المجتمع، تنظيم العلاقات الاجتماعية، استخراج الموارد، واستغلالها وفق آليات محددة.

إن هذا التمييز بين الدولة من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى، يؤثر أيضا على كيفية تصور الأطراف المسؤولة عن اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات الضرورية لبناء الدولة، فإذا افترضنا إمكانية تعزيز بناء الدولة دون الانخراط في بناء الأمة، يصبح بناء الدولة في هذه الحالة مجرد عملية تقنية إدارية، تتعامل مع مسائل الاستقرار والتنظيم من خلال التركيز على بناء قدرات الدولة، أي في اطار تقني وظيفي ضيق لا يستوعب بقية المتغيرات الداخلية التي تعتبر عنصرا حاسما في تحقيق الاستقرار والأمن الداخليين.²

4. مقاربة الشرعية: دور التماسك الاجتماعي-السياسي في تعزيز بناء الدولة

4.1 الافتراضات الأساسية لمقاربة الشرعية:

بينما تركز المؤسساتية بصفة خاصة على بناء القطاع الأمني ومؤسسات الدولة، كمرحلة أولى وحاسمة ضمن مسار بناء الدولة، تُركز مقاربة الشرعية على أهمية عنصر الشرعية ضمن عملية البناء، حيث ترى أنّ قوة الدولة لا تُقاس وفقا لإمكانياتها العسكرية

¹– Joel Migdal, Strong societies and weak states: state-society relations and state capabilities in the Third World, New York: Princeton University Press, 1988, p 35

²- David Chandler, **Empire in Denial: the Politics of State-Building**, London, Pluto press, 2006, p 06.



فحسب، بل من خلال قدرتها على قيادة الولاء – الحق في الحكم – حتى تستطيع استخراج الموارد اللازمة للحكم، توفير الخدمات، الحفاظ على السيادة، احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل حدود إقليمية معينة، والعمل داخل مجتمع سياسي قائم على توافق الآراء¹. وبالتالي فإنّ مصطلح الدولة الضعيفة يشير إلى الدول التي تفتقر إلى الشرعية والتماسك الاجتماعي – السياسي، وليس إلى الدول التي تفتقر إلى السلطة.

من أهم المدعمين لهذا الطرح نجد الباحث باري بوزان Barry Buzan، الذي يُركز على "فكرة الدولة"، فهو يفترض ضرورة التكامل بين الجوانب الإقليمية، المجتمعية والسياسية للدولة. فالدولة توجد في المقام الأول على المستوى الاجتماعي _____ السياسي وليس على المستوى المادي حيث يقول:

"من المهم جدا، اعتبار الدولة كفكرة مشتركة يتقاسمها مجموعة من الأفراد، أكثر من كولها مجرد عضو مادي".²

حسب مقاربة الشرعية فإنَّ الدولة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، جميعها يُمثل عنصر حاسم في فهم قوة أو ضعف الدولة:

 القاعدة المادية للدولة: وتشمل السيادة الفعلية، الاعتراف الدولي بالحدود الإقليمية للدولة.

■التمثيل المؤسساتي للدولة: ويشمل الاتفاق حول "قواعد اللعبة السياسية"، نطاق عمل مؤسسات الدولة.

■فكرة الدولة (The idea of State): وتشمل عقد اجتماعي ضمني وإجماع

¹– Holsti Kalevi, The state, war, and the state of war, New York, Cambridge University Press, 1996, p 82.

²– Nicolas Lemay-Hébert, op. cit, p 25.



إيديولوجي لمحتمع معين.

يتضح جلياً، أنَّ العنصرين الأول والثاني يندرجان ضمن التصور المؤسساتي للدولة، لكن العنصر الأخير "فكرة الدولة" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتصور مقاربة الشرعية لبناء الدولة، فإذا كانت الدولة لا يمكن أن تتواجد من دون قاعدة مادية كما يؤكد ذلك المؤسساتيون، فإن العكس صحيح أيضا:" فعدم وجود فكرة الدولة منتشرة ومتجذرة داخل المجتمع، ستجد مؤسسات الدولة صعوبة في العمل والبقاء على قيد الحياة"¹

لقد تأثرت مقاربة الشرعية بمفهوم "دوركهايم" Durkheim للدولة أكثر من تأثرها بالمفهوم الفايبري، فالدولة في فكر دوركهايم عبارة عن: "جهاز للتفكير الاجتماعي يتألف من المشاعر، المثل العليا والمعتقدات، التي هي حصيلة العمل الجماعي للمجتمع، و الذي ساهم في تشكيلها مع مرور الوقت".²

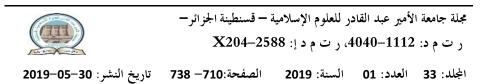
4.2 أهمية "الشرعية" في مسار بناء الدولة:

تختلف المقاربات النظرية للدولة في تصورها لمفهوم الشرعية، إذ نجد أنَّ المؤسساتية تناولت المفهوم من خلال تصورين مختلفين، الأول يتصور الشرعية كمخرجات لعمل المؤسسات، أما التصور الثاني يعتبرها كعملية، ضمن الطرح الأول يرى الباحث **روتبرغ** أنّ الشرعية تتحقق عندما تكون الدولة أو مؤسساتها، قادرة على توفير السلع العامة للمواطنين، في هذا المعنى تصبح عملية توفير السلع تعبر عن محتوى العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين" ³

¹– Nicolas Lemay-Hébert, op. cit, p 25

²– Ibid, p 25

³– Robert Rotberg, **When states fail: causes and consequences**, USA: Princeton University Press, 2004, p 03.



أما التصور الثاني فيمثله المفكر فوكوياما، من خلال تركيزه بشكل خاص على "الديمقراطية" باعتبارها متغير مهم، يعطي لعملية مأسسة الدولة الضعيفة الشرعية اللازمة.

لذلك نجده يعطي تفسيرا أكثر عمقا لهذه الفكرة في كتابه بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد العشرين، من خلال طرحه لمفهومين جديرين بالاهتمام وهما "القوة والمدى" Scope and Strength والذي استمدهما من كتاب صموئيل "هنتنغتون" Samuel Huntington المُعنون "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة" Political order in changing societies ، حيث يُشير هنتنغتون الى نفس الفكرة قائلا : "إنّ درجة تماسك الجماعة في مجتمع معقد، يعتمد بالدرجة الأولى على قوة ومدى مؤسساقا السياسية".¹

ولكن رغم هذا التقارب بين المفكرين، يعتقد هنتنغتون أنّ مفتاح استقرار الدولة لا يتمثل في قوة المؤسسات في حد ذاتما، وإنّما في قوة العلاقة التي تربط المؤسسات بالمجتمع، الذي يفترض أن تمثله، كما عبر عن ذلك من خلال قدرة سلطات الدولة على تحقيق اجماع داخلي، ونظام عام شرعي.

من هذا المنطلق يعتقد هنتنغتون أنَّ المصدر الوحيد والدائم للشرعية في العالم اليوم هي الديمقراطية، لأنَّ الشرعية في حد ذاتما معيارا مهما لقياس قوة الدولة.²

إنَّ التمييز بين هاتين المقاربتين يعيدنا إلى التفكير في طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع، حيث تنظر المؤسساتية إلى الدولة والمجتمع على أنّهما منفصلان في جوهرهما،

¹– Samuel Huntington, **Political order in changing societies**, (New Haven, Yale University Press, 1968), p 10.

²– Nicolas Lemay-Hébert, op. cit, p 27



وفي هذه الحالة، يُنظر إلى الشرعية على ألها شرط ضروري وأداة تستخدمها الحكومة للممارسة السلطة اتجاه المجتمع، ويمكن أن يتم ذلك سواءً من خلال المصادر الثلات للسلطة التي تحدث عنها فيبر وهي الكاريزمية أو التقليدية أو العقلانية (قانونية)، أو عن طريق اقامة نظام ديمقراطي كما ذهب إليه فوكوياما، في هذا المعنى يتضح جليًا أنّ مبادئ الشرعية ما هي في الحقيقة إلا عبارة عن عملية شرعَّنة للسلطة المركزية، لذلك يرى فيبر أن مطلب الشرعية لا يُفيد إلا من أجل تبرير الدعم المطلوب.

تربط الدولة والمجتمع علاقة بنيوية متبادلة، حيث تحدد الشرعية قوة الدولة، وفي الوقت نفسه، هي عنصر من عناصر قوة الدولة. وبالنتيجة إنّ قوة مؤسسات الدولة هي مسألة مجتمعية قبل أن تكون مسألة مؤسساتية أي مجرد هيكل تنظيمي فحسب.

تتبنى مقاربة الشرعية تصورا مختلفا لبناء الدولة ينطلق من تصورها للأسباب الكامنة وراء الهيار أو فشل الدول، إذ ترى أن الهيار الدولة لا يعود فقط إلى الهيار المؤسسات، ولكن السبب الرئيسي هو الهيار شرعية السلطة المركزية. حيث يعلق "روبرت دورف" Robert Dorff حول نفس الفكرة قائلا :"على الرغم من أنّ الدول تفشل لأسباب متنوعة، فإنَّ معظم الحالات تحدث بسبب فقدان شرعية الحكم".¹ أي أنَّ الهيار الحكم الشرعي سيفتح الباب أمام "أصحاب المشاريع السياسية"، مما يسمح لهم بتعبئة الشعب على أساس ولاءات متعددة متنافسة، و التي تحل محل الولاءات الوطنية. لذلك يرى الباحث **هولستي**: " أنَّ قوة الدولة تتحقق فعليًا من خلال ما أسماه بــ

¹- Robert H. Dorff, "Responding to the failed state: The need for strategy," **Small Wars & Insurgencies**, Vol 10, no. 3, 1999, p 67.

²– Kalevi, J, Holsti, 1996, op. cit, p 82-83.



بقايا سلطة مجزأة ومتناثرة، نتيجة فقدالها الشرعية داخل المحتمع والمجموعات المكونة له".

إنَّ هذا الاختلاف بين المؤسساتية ومقاربة الشرعية، ينبع أساسا من طريقة إدراكهما لمفهوم "الدولة"، وكما يُعلق على ذلك "أنتوبي غيدنز" Anthony Giddens: "الدولة" تعني أحيانا جهاز الحكومة أو سلطة، وأحيانا تعني النظام الاجتماعي العام الخاضع لتلك الحكومة أو السلطة ". هذا الاختلاف في تصور مفهوم الدولة هو أصل التمييز بين المقاربتين، وهو بدوره يقود الأكاديميين إلى اعتماد مفاهيم مختلفة عن الهيار الدولة وإعادة بنائها.²

الخاتمــة :

إنَّ اختلاف الأدبيات التي تناولت موضوع بناء الدولة يعكس إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الباحثين حول الافتراضات الأساسية المتعلقة بمكانة وأهمية الدولة نفسها، فإذا كان العديد منهم، أمثال "زارتمان" Zartman، "تشسترمان" ومن تم يجب الحفاظ على هذا الكيان مهما كان الثمن، هناك في المقابل آخرون أمثال "بروك" Brock و "أوتاواي" Ottaway من يعتقد بوجود دول لا تستحق البقاء، بل ينبغي على المجتمع الدولي أن يُساهم في تفكيكها، لأنَّ زوالها قد يؤدي الى ظهور دول حديدة أكثر توافقا وانسجاما مع مجتمعاتها الداخلية.³

لقد ركز هذا المقال على ضرورة أخذ بعين الاعتبار مسألة الشرعية وعلاقتها

¹– Holsti Kalevi Jaakko, **Taming the Sovereigns: Institutional Change in International Politics**, UK: Cambridge University Press, 2004, p 56-57

²– Nicolas Lemay-Hébert, op. cit, p 25

³– Zoe Scott, op. cit, p 05



بالتماسك الاجتماعي _ السياسي ضمن عملية بناء الدولة، وفي نفس الوقت لم يكن يسعى إلى تحاهل دور المقاربة المؤسساتية في تعزيز عملية بناء الدولة، وإنَّما كان يهدف إلى إبراز الحاجة إلى زيادة الوعي الاجتماعي بالتدخلات الخاصة ببناء الدولة.

يعتقد المؤسساتيون أنَّ الدولة في المقام الأول عبارة عن مجموعة من المؤسسات الحكومية، لذلك يفسرون بناء/الهيار الدولة من خلال بناء/ الهيار هذه المؤسسات.

ومن خلال التأكيد على أهمية الشرعية، يؤكد هذا المقال حدود التصور المؤسساتي لعملية بناء الدولة، نظريا وعمليا. فالدولة ليست مجرد مؤسسات حكومية بل هي أيضا محموعة من القيم المشتركة، مبنية على أساس العلاقات الاجتماعية (عقد اجتماعي).

أخيرا إنّ بناء الدولة والأمة يرتبطان ارتباطا وثيقا، ويجب أن يفهما على ألهما عملية واحدة، سواء كنا نسميها "بناء السلام" "حفظ السلام" أو ببساطة "بناء الدولة".

References:

I. Encyclopedias:

1. International Encyclopedia of Political Science, Bertrand Badie, USA: Sage Publications, Vol 01, 2011.

II. Books and Books' Chapters:

1. David Chandler, **Empire in Denial: the Politics of State-Building**, London, Pluto press, 2006.

2. Dorff H. Robert H, "Responding to the failed state: The need for strategy," **Small Wars & Insurgencies**, Vol 10, no. 3, 1999.

3. Fukuyama Francis, **Nation building beyond Afghanistan** and Iraq, USA: John Hopkins University Press, 2006.



4. Fukuyama Francis, **State-building**, **Governance and World Order in the 21st Century**, New York: Cornell University Press, 2004.

5. Huntington Samuel , **Political order in changing** societies, New Haven, Yale University Press, 1968.

6. Jaakko Holsti Kalevi, **Taming the Sovereigns: Institutional Change in International Politics**, UK: Cambridge University Press, 2004.

7. <u>Kalevi</u> Holsti, The state, war, and the state of war, New York, Cambridge University Press, 1996.

8. Migdal Joel, **Strong societies and weak states: statesociety relations and state capabilities in the Third World**, New York: Princeton University Press, 1988.

9. Paris Roland, and Sisk D. Timothy, **The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations**, London: Routledge, 2009.

10. Rotberg Robert, When states fail: causes and consequences, USA: Princeton University Press, 2004.

11. Schmidt A.Vivien, "Reconciling Ideas and Institutions through Discursive Institutionalism", in: **Ideas and Politics in Social Science Research**, Edited by Béland Daniel, and Henry Robert Cox, USA: Oxford University Press, 2011.

III. Review Articles:

1. Carment David, Yiagadeesen Samy, and Stewart Prest, "State Fragility and Implications for Aid Allocations: An Empirical Analysis", **Conflict Management and Peace Science**, Vol 25, No. 05, 2008.

2. Hall Peter, Taylor Rosemary C. R, "Political Science and the Three New Institutionalisms", **Political Studies**, Vol 44, No.05, 1996.



3. Jebnoun Noureddine, "Beyond the mayhem: debating key dilemmas in Libya's statebuilding", **The Journal of North African Studies**, Vol 20, No. 5, 2015.

4. Lemay-Hébert Nicolas, "Statebuilding without Nationbuilding? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach", Journal of Intervention and Statebuilding, 3, no. 1, 2009.

5. Schmeidl Susanne, and Karokhail Masood, 'Prêt-a-Porter States': How the McDonaldization of State-Building Misses the Mark in Afghanistan.", **Berghof Handbook For Conflict Transformation Dialogue Series**, no.08, 2009.

6. Thelen Kathleen, "Historical Institutionalism In Comparative Politics", **Annual Review of Political Science**, 2, no. 1, 1999.

IV. International organizations reports :

1. The Organization for Economic Cooperation and Development, **Concepts and Dilemmas of StateBuilding in Fragile Situations: from Fragility to Resilience**, Paris, 2008.

2. The Organization for Economic Cooperation and Development, Supporting Statebuilding in Situations of Conflict and Fragility Policy Guidance: Development Assistance Committee Guidelines and References Series, Paris, 2011.

3. Scott Zoe, "Literature Review On State-Building", **Governance And Social Development Resource Centre**, UK, May 2007.

4. The World Bank, Engaging with fragile states : An IEG Review of World Bank Support to Low-Income Countries Under Stress, Washington DC,2006.

V. Dissertations



1. Matsuzaki Reo, Institutions by imposition: colonial lessons for contemporary state-building, Unpublished Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology: Department of Political Science, 2011.

2. Greven RebeccaYoung, An Analysis of State Building: The Relationship between Pashtun 'Para-State' Institutions and Political Instability in Afghanistan, Unpublished Doctoral Dissertation, University of South Florida: College of Arts and Sciences, 2014.